

الحقوق الموجبة... وسائل لا غايات

ستييفن هورويتز

موقع مجلة فريمان

25 مارس 2010

Positive Rights as Means Not Ends

By Steven Horwitz

The Freeman Magazine Website

ترجمة: علي الحارس

• أستاذ مادة الاقتصاد في كلية الاقتصاد، جامعة سانت لورنس. **ستييفن هورويتز**

حتى مع مصادقة مجلس النواب الأمريكي على القانون المسمى «إصلاح الرعاية الصحية» فإن الجدل الدائر حول «الاستحقاقات» لن ينتهي بهذه السرعة. ويكون هذا القول صحيحاً بالأخص عندما. وهو ما أعتقده. يؤدي هذا القانون إلى زيادة الطين بلة على العكس من المراد به. عندما يدور الجدل حول الاستحقاقات يميل كثير من أتباع اليسار إلى استخدام الفكرة القائلة بأن ما يتكلمون عنه، سواء أكان الرعاية الصحية أم التعليم أم الرواتب التقاعدية، هو «حق» من الحقوق. وبالتالي يجب علينا أن لا نقلق حول ما تترتب عليه من كلفة: ففي نهاية الأمر، كما يدعون، هل كان في بال من كتب (قانون الحقوق)¹ أي قلق حول «الكلفة» عند المصادقة على التعديل الأول للدستور الأمريكي؟

مهما تبدو هذه الحجة المقارنة مغرية للاقتناع، فإنها مضللة تماماً لأنها تتجاهل الفارق المهم ما بين الحق السالب والحق الموجب. فالحقوق السالبة، كحق حرية التعبير، يحد من سلطة الدولة على التدخل في الخيارات التي يرتئها هذا المواطن أو ذلك. إن التعديل الأول للدستور يبدأ بالعبارة التالية: «لا يحق للكونغرس أن يسن أي قانون...»: أي أن الحقوق السالبة لا تتطلب من الآخرين، أشخاصاً وكيانات، أن يوفرُوا أية موارد، بشرية أو مادية، في سبيل جعل تلك الحقوق ماثلة على أرض الواقع. بل يتوجب على الآخرين، ببساطة، أن يتجنبوا فعل كل ما من شأنه أن يتعارض مع «الحق السالب».

(1) قانون الحقوق (Bill of Rights): التعديل الأول للدستور الأمريكي، وهو يتكفل بحماية الحقوق الرئيسية للإنسان. (المترجم)

الحقوق الموجبة... وسائل لا غايات

أما الحقوق الموجبة، فهي، وعلى العكس من السالبة، تتطلب توفير مثل تلك الموارد؛ فحتى يتحقق المراد من «الحق» بالرعاية الصحية أو التعليم ينبغي أن يستتبع ذلك القدرة على إجبار الآخرين على توفير الرعاية الصحية أو الخدمات التعليمية وفق الحاجة إليها. إن الحقوق تمثل الكفة الراجحة دوماً، كما يقول الفلاسفة؛ فحق حرية التعبير راجح على الحسابات الجماعية المتعلقة بظرف ما، وحق الملكية راجح على أي مبرر يسوقه اللص لتبرير سرقتها.

لكن، كيف تعمل آلية ترجيح الحقوق عندما يتعلق الأمر بحق الرعاية الصحية؟ لا شك في أننا قادرون على إعطاء الأموال للناس كي ينفقوها على الرعاية الصحية، ولكن كيف لنا أن نضمن الحصول فعلاً على الخدمات الطبية وبمستوى من الجودة؟ والكلام نفسه يمكن أن يقال حول التعليم؛ فهل يمكن للحق الموجب، بشكل عام، أن يمتلك خاصية الترجيح دون استبعاد أولئك الذين ينتجون السلع أو الخدمات التي يتضمنها هذا الحق، أي: دون انتهاك حقوقهم السالبة؟

إنني أشتبه في أن اليساريين عندما ينادون بحق الناس في الرعاية الصحية والتعليم إنما يعنون بذلك أمراً مختلفاً ويخلطون الوسيلة بالغاية؛ فهم يبدون كما لو أنهم يعتقدون بأن إعلان أمر ما حقاً من الحقوق إنما هو غاية بحد ذاته، أي أن هذا الإعلان لوحده كاف لضمان تأمين مستلزمات الحق، وهذا يشبه ما ورد في أحد المسلسلات الكارتونية الفكاهية عن التفكير السحري لـ «أقزام الملابس الداخلية»، حيث يقوم عملهم على المراحل الثلاث التالية: 1 - جمع الملابس الداخلية، 2 - (؟؟؟؟)، 3 - تحقيق الربح.

خلاصة الأمر أن إعلان بعض الأمور حقوقاً (كالرعاية الصحية والتعليم) تبقى مجرد بادرة خالية من المضمون ما لم يرقم أحد ما بتحديد مجموعة المؤسسات القادرة فعلاً على الوفاء بالوعد، وكيفية قيام هذه المؤسسات بحشد المتطلبات المعرفية والتحفيزية لإنجاز المهمة المطلوبة منها. أما المرحلة الثانية فتتضمن شرحاً وافياً لكيفية إنجاز

الحقوق الموجبة... وسائل لا غايات

النتائج التي تعد بها المرحلة الثالثة. إن مجرد إعلان شيء ما حقا من الحقوق (الموجبة) لا يساهم أبدا في ضمان حصول الناس فعليا على ما يعددهم به الحق المزعوم.

تبدو هذه القضية مختلفة إذا نظرنا إليها باعتبار الحقوق الموجبة وسائل لا غايات؛ فلو كان أولئك الذين يدافعون عن تلك الحقوق يستعيضون عن طروحاتهم بالطرح التالي: «إنني أرى ضرورة إعلان الرعاية الصحية كحق من الحقوق في سبيل حصول أكبر عدد ممكن من الناس على أفضل ما يمكن من الرعاية الصحية». لكانوا على الأقل يناقشون القضية على نحو مناسب. وإذا خرجت هذه العبارة من أفواههم فقد يقول لهم الليبرтариون: «هل إعلان الرعاية الصحية (حقا) من الحقوق يعتبر فعلا الطريق الأمثل لتحقيق تلك الغاية؟».

هنا. وكما هو الحال دائما. يميل الليبرтариون إلى الاتفاق عموما مع اليساريين على الغاية المتوخاة: مجتمع يحصل فيه أكبر عدد من الناس على أفضل مستوى ممكن من الرعاية الصحية. ويبقى السؤال معلقا حول كيفية تحقيق ذلك. وإذا ما أردنا الرد على الزعم بالحاجة إلى إعلان الرعاية الصحية كحق من الحقوق. ينبغي علينا أن نصر على معرفة أية ترتيبات مؤسسية خاصة سوف تتخذ لتحويل الحق إلى حقيقة واقعة. ومن ثم الانتقال إلى التقييم الانتقادي لمعرفة إن كانت المؤسسات المعنية قادرة على أداء المهمة. كما يجب علينا. في الوقت نفسه. أن نستمر في توفير آرائنا الخاصة بنا حول الترتيبات المؤسسية البديلة التي قد تؤدي المهمة على نحو أفضل.

ينبغي التذكير أخيرا بأن ذلك لا يعني بأننا. نحن الليبرтариين. لا نهتم بضمان حصول الناس على الرعاية الصحية الأفضل؛ فنحن نهتم بذلك. ولكننا نعتقد في الوقت نفسه بوجود وسائل أفضل لتحقيق هذه الغاية بالمقارنة مع الاكتفاء بإعلان الحقوق الجديدة. فمثل هذا الإعلان لا يعد فاشلا في ضمان تحقيق النتيجة المتوخاة فحسب. وإنما يفاقم المشكلة سوءا من خلال تدمير المحفزات وتواصل السوق وهما عاملان ضروريان في عملية إنتاج مستلزمات الحق الجديد.